الاستدامة الاقتصادية ... طرق القياس وإمكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

د. عباس علي محمد
المفوضية العليا لحقوق الانسان

م. د. احمد جبر سالم
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

م.م.مصطفى عبدالله محمد
الجامعة التقنية الجنوبية
الكلية التقنية الإدارية

ma425770@gmail.com

m.abdulla@stu.iq

المستخلص :

تهتم الاستدامة بالأفكار والاستراتيجيات التي تذهب الى ابعد من تحقيق النمو والتنمية اذ هي تزيد على ذلك الاهتمام بالبعد البيئي وحقوق الاجيال اللاحقة وكيفية المحافظة عليها ، ولكنها تواجه تحديا كبيرا يتمثل بالانخفاض المستمر بالمتوفر من الموارد الطبيعية والثروات المتزامنة مع الزيادة بعدد السكان ، الامر الذي يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة في كيفية المحافظة وتحقيق التوازن بين ما موجود من تلك الموارد وما تحتاجه عملية النمو من جانب وكيفية المحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة من تلك الموارد من جانب اخر ، لذلك فقد حددت الاستدامة العديد من المعايير والمبادئ فضلا عن وجود مؤشرات للقياس وان كل ذلك يأتي من اجل تحقيق التوازن المطلوب .

الكلمات المفتاحية :الاستدامة الاقتصادية ، قياس ، تنمية ، الموارد والثروات ، البيئة ، البصمة الايكولوجية ، دليل التنمية البشرية ، الاستقرار .

The Economic sustainability … methods of measurement and the possibility its achieving in the Iraqi economy for the period 2004 – 2017

Dr.Abbas Ali Mohammad
High commission for Human Right

Dr.Ahmed Jabber Salem
Basra University
college of Administration And Economic

M.Mustafa Abdullah Mohammed
Technical University Southern
Administrative Technical college

Abstract:

Sustainability is concerned with ideas and strategies that go beyond growth and development it is more concerned with the environmental dimension and the rights of generations and how to maintain them . However a major challenge is the continued decline in available natural resources and wealth along with population increase .This required taking the necessary measure in how to maintain and balance between the existing resources and growth process on the one hard and how to maintain generation rights in those resources on the other. Therefore sustainability has defined many criteria and principle as well as measurement indicators . All this comes in order to achieve the required balance .

Keywords : Economic Sustainability , Measurement , Development Resources and Wealth , Enviroment , Ecological footprint , Human Development index , stability.

المقدمة :

ان سعي الدول لتحقيق التطور والنهوض وزيادة قيم مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية جعلها تزيد من انشطتها المختلفة على الصعيد الاستخراجي والانتاجي والاستهلاكي، وهو ما ادى الى نقص بالموجود والاحتياطي من الموارد الطبيعية والثروات فضلا عن ان تلك الانشطة قد ادت الى التجاوز على مكونات البيئة ، وفي العراق لن يختلف الوضع عن بقية الدول من خلال تبني تلك الانشطة التي اسهمت في التجاوز على المقدرات البيئية وحدوث التلوث ، فضلا عن ان ما يحسب على الاقتصاد العراقي هو تعرضه لظروف استثنائية متمثلة بالحرب والارهاب والتدمير الذي رافق تلك الاحداث والتي قد تزامنت مع غياب الرؤية السليمة والمناسبة للاقتصاد الامر الذي زاد من تدني قدرات العراق في تحقيق النمو والنهوض ، كل ذلك التناقض الحاصل بين رغبة الدول في تحقيق النهوض والتطور وبين توفير الحماية اللازمة للثروات دفع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بكل جوانب التنمية والتطور باتجاه تبني مفهوم الاستدامة الاقتصادية الذي يؤكد على المحافظة على تلك الثروات والتعامل معها بإيجابية من اجل تحقيق النمو كما وانه يدعوا لتامين متطلبات الاجيال اللاحقة ، لذلك كان لابد من ايجاد الركائز والمبادئ والمؤشرات والاهداف التي تعمل على تحقيق ما تسعى اليه الاستدامة الاقتصادية ومعرفة فرص النجاح التي يمكن ان تحققها الدول ولاسيما النامية منها في مجال بلوغ النمو والتنمية وكذلك المحددات والمشاكل التي تقف دون تمكين تلك الدول من تامين متطلبات الاستدامة.

أهمية البحث : تأتي اهمية البحث من ان اعتماد مؤشرات ومعايير الاستدامة الاقتصادية يزيد من فرص نجاح الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو وتحسين قيم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم انعكاس ذلك على بقية جوانب الحياة.

مشكلة البحث :

نتيجة غياب الرؤية الاقتصادية وعدم وضوح معالمها وتزامن ذلك مع السعي لزيادة الواردات المالية والمادية في العراق ادى الى حصول تقاطع بين الرغبة في تحقيق النمو والتنمية والوصول لأفضل مؤشراتها من جانب وبين ما تتطلبه مؤشرات ومعايير الاستدامة والتي في مقدمتها التعامل الايجابي مع البيئة والمحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة من جانب اخر.

هدف البحث : يهدف البحث إلى:

١ -الوقوف على اهمية الاستدامة كمفهوم وكمسار عمل ولمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية ام البيئية .

٢ -قياس قدرات الاقتصاد العراقي في تحقيق الاستدامة من خلال مؤشرات وطرق قياس مختلفة .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها اذا تمكن العراق من تحقيق الاستخدام الامثل للموارد والثروات والسعي للمحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة بعد ان يتم تامين متطلبات النهوض والتطور ولمختلف جوانب الحياة (الاقتصادية والاجتماعية البيئية) فان ذلك يعد دليلا ايجابيا على تمكنه من بلوغ الاستدامة الاقتصادية .

هيكل البحث : ان اظهار الاستدامة وكيفية تفعيل افكارها ضمن اطار الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق فضلا عن كيفية قياس امكانية نجاحها او فشلها يكون من خلال الاتي :

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للاستدامة الاقتصادية

المطلب الثاني : مؤشرات وطرق قياس الاستدامة الاقتصادية .

المطلب الثالث: قياس الاستدامة الاقتصادية وامكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي

الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستدامة الاقتصادية .

أولا : المفهوم

جاء مفهوم الاستدامة الاقتصادية بصورة عامة وواسعة مقترنا مع التنمية اذ كانت البوادر الاولى لظهور المفهوم عند عام ١٩١٥ ومن خلال اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة التي اقرت(جوب نقل راس المال الطبيعي للأجيال اللاحقة) ثم جاءت الخطوة الثانية للظهور عند عام ١٩٢٣ من خلال تقرير المؤتمر الدولي للمحافظة على البيئة الذي جاء تحت عنوان(الزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد) ثم تجلى مفهوم الاستدامة عام ١٩٧٢ عن طريق ندوة الامم المتحدة حول البيئة التي اظهرت فكرة جعل التنمية ملائمة ومتوافقة مع البيئة وقد اتضحت الصورة وبشكل كامل عام ١٩٨٧ وذلك من خلال تقرير بورتلاند الذي تضمن مفاهيم متعددة للتنمية المستدامة.(كافي : ٢٠١٧، ٤٦)

عند عام ١٩٩٢ دخل مفهوم الاستدامة الاقتصادية بصورة رسمية وتم تحديد اهميتها وابعادها وذلك من خلال مؤتمر قمة الارض الاول الذي عقد في ريودي جانيرو اذ صدر عن المؤتمر ما يعرف بأجندة (٢١) ، ان هذا الظهور جاء ليعزز الافكار والمعطيات التى تدعو الى عملية الربط بين الرغبة الكبيرة في تحقيق التنمية وزيادة معدل النمو لمختلف القطاعات وللمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كافة وما بين مكونات البيئة التي تمدنا بالموارد الطبيعية والاولية لان كل ذلك ينبغي ان يأخذ في الحسبان ضرورة المحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة في هذه الموارد ولكي يكون بإمكان تلك الاجيال تبني السياسات الاستراتيجية التي تمكنهم من تامين متطلبات الحياة بصورة طبيعية .

لأن مفهوم الاستدامة جاء متوافقا ومترابطا مع مفهوم التنمية لذلك فان هذا المفهوم تم تعريفه من خلال تلك الملازمة اذ تمت الاشارة الى انها تتمثل بعدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي ومـــــن الضروري التأكيد على نوعية البيئة التي سيتم توريثها للأجيال

اللاحقة، كما تعرف على انها العملية التي تهدف الى تحقيق الترابط والتوازن بين ما هــو مستدام ومــا ينمى مع وجود طيف متنوع مــن الممارسات، فثمة من يركز فقط على ما هــو مستدام في حين ان اخرين يركزون فقــط على ما هو ينمو (البريدي: ٢٠١٥، ٥٢).

الامم المتحدة من جانبها اشارت الى ان مفهوم الاستدامة الاقتصادية يتمثل بتامين الاحتياجات المتغيرة من اجل المحافظة على استمرارية التقدم لأجل غير مسمى وعلى مر الزمن(الامم المتحدة:٢٠١٤، ١٣). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ من جانبه اشار الى ان فكرة الاستدامة تذهب الى المحافظة على عدم التغيير في الامكانات المتاحة للناس في الوقت الحاضر عن المستقبل الامر الذي يعني امكانية اضافة عناصر ومكونات اخرى يعد توفيرها امرا ضروريا ضمن اطار الامكانات المتاحة والتي من خلالها يتمكن الانسان من تحقيق المستوى المعيشي اللائق ، ومن ثم الوصول الى الاستقرار والرفاهية ، وان هذه المكونات قد تكون من ضمن الطاقات الانتاجية المادية اذ يمكن اضافة الاحترام والتكامل الايجابي مع بقية المخلوقات او الاستمتاع بجمال الطبيعة ، الامر الذي سيجعل ذلك يؤثر في تحديد نوعية وطبيعة الامكانات المتاحة لحرية العيش بصورة لائقة وان من بين هذه الامكانات ما لم يتم توفير القدرة على جعلها ضمن القياسات المادية كونها ذات ابعاد انسانية ، لهذا فان هذا التقرير قد بين ان الاستدامة المقترنة بالتنمية على انها توسيع الحريات الحقيقية للناس في الوقت الحاضر مع الاخذ بنظر الاعتبار بذل الجهد وعدم المساس بحريات الجيل اللاحق(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: ١٨،٢٠١١) ، من خلال هذا التعريف فقد تم اضافة مفهوم الحرية للاستدامة الاقتصادية.

يمكننا من خلال المفاهيم المتعددة للاستدامة الاقتصادية تعريفها على انها عملية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة وبصورة مستقرة على ان يكون تمثيل هذا الرفاه واضحا من خلال قيم الطيف الواسع والمتنوع من المؤشرات المتعلقة

بمختلف جوانب الحياة دون الاضرار بالبيئة.

ان السعي لتحقيق النمو والتطور ومن ثم التنمية قد ادى الى ظهور مفهومين متناقضين للاستدامة ، الاول ما يعرف بالاستدامة الهشة او الاقتصادية والذي يذهب الى ان كل مكونات راس المال الكلي سواء مادي ام بشري ام طبيعي هي قابلة للإحلال او التعويض فيما بينها وانها بذلك تشكل مسار جديد للتفاعل بين مكونات راس المال الكلي من اجل الوصول لأفضل القيم للمؤشرات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي بالنهاية ما هي الا انعكاس لما تحقق من المؤشرات التنموية . المفهوم الثاني للاستدامة هو الاستدامة الصلبة او البيئية والذي يذهب الى انه يرفض عملية الاحلال او دمج راس المال الطبيعي مع مكونات راس المال المادي نظرا لان راس المال الطبيعي يتمتع بخصائص ومميزات ترتبط بعدم المرونة مما يتطلب التأني والحذر والتقييد في التعاطي مع مكوناته وذلك للمحافظة على القدر المناسب من تلك المكونات للأجيال اللاحقة وتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة (الرقاد:٢٠١٥، ١٦٤).

بناء على ما تقدم ومن اجل تعزيز فكرة الاستدامة الاقتصادية وكيفية التركيز عليها ومن اجل المحافظة على مكونات البيئة من الموارد الطبيعية وعدم استنزافها وتامين حصة الاجيال اللاحقة من تلك الموارد فكان لابد من تحديد العوامل والاجراءات الساندة لفكرة الاستدامة، والتي تسهم وتزيد من فرص نجاحها وتجعل تحقيقها على ارض الواقع امرا طبيعيا وان من بين تلك العوامل هي (السريتي:٢٠١١، ٦٨-٧٠) :

١ -التطوير الفني في اساليب الاستكشاف والانتاج وكيفية التعاطي مع ما متوفر من موارد طبيعية .

٢ -امكانية تحقيق واستغلال التقدم المنجز في التكنولوجيا وتطويعها ابتداءً من عملية نقل الموارد مرورا بالعمليات الانتاجية للحصول على افضل النتائج .

٣ –استخدام التقنيات والتطور التكنولوجي لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد لاسيما ضمن اطار عملية تدوير المخلفات .

٤ –السعي للحد من الزيادة السكانية والعمل على تقليل معدل نمو السكان لما تمثله هذه الزيادة من ضغط على الطبيعة من اجل تامين متطلبات السكان .

٥ –العمل على التحول بالنمط الاستهلاكي الى السلع الاقل وزنا والاصغر حجما والاقل تلوثا .

ان مفهوم الاستدامة الاقتصادية وما تذهب اليه من تطلعات التي تسعى كل الدول الى تحقيقها يقوم على عدد من الركائز الاساسية والتي يمكن ايجازها بالاتي(العجمي:١٩٩٢، ٢١):

١ –حق الشعوب باستغلال الموارد الطبيعية من اجل زيادة القدرة في تحقيق النمو وتوسيع فرص التطور والنهوض مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانية المحافظة على حق الاجيال اللاحقة في تلك الموارد والثروات .

٢ –ينبغي ان تتحمل الحكومات والشعوب كافة مسؤولية توفير الحماية الضرورية والمناسبة لمكونات البيئة والعمل على عدم التجاوز عليها وحصر وتحجيم حالات الاستنزاف والهدر والتعامل غير الرشيد مع تلك المكونات .

٣ –عملية الاستدامة تسعى باتجاه جعل التنمية عملية متكاملة بين الجانبين البيئي من جهة والجانب الاقتصادي من جانب اخر ، اذ ان هذا التكامل يمكن تحقيقه من خلال الجهود والعمل المستمر لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية والقائمة على اساس التوازن والتوافق بين الاحتياجات الضرورية المطلوبة والامكانات المتوفرة .

٤ –ضرورة ان يأخذ بالحسبان موضوع التوازن البيئي عند السعي والعمل لإنجاز اي نشاط انساني وذلك من اجل عدم حدوث الاختلال في توفير وديمومة الموارد الطبيعية التي تمثل النظام البيئي .

مما تقدم يمكننا القول ان تبني فكرة الاستدامة الاقتصادية تتطلب العمل باتجاهين

اساسيين الاول هو تحقيق التقدم المطلوب ضمن الاطار التنموي اما الاتجاه الثاني فهو السعي للمحافظة على مكونات البيئة من الهلاك والتدمير خصوصا في الدول النامية التي تزداد بها عمليات الاسراف والاستنزاف نتيجة التعاطي غير المنظم مع الموارد الطبيعية ، وكل ذلك يتزامن مع عدم تحقيق الفوائد والنتائج الايجابية لتلك العمليات ، اذ ان اغلب تلك الدول تعمل على انفاق عائداتها التي تحصل عليها من عمليات الانتاج والاستخدام للموارد الطبيعية التي تجود بها البيئة في المجالات الاستهلاكية غير الاستثمارية ، فضلا عن اتجاهات شراء الاسلحة وتحقيق المصالح السياسية ضمن اطار الصراع على السلطة او قد يذهب جزء كبير من قيمة تلك الموارد المستخدمة في عمليات الفساد الاداري والمالي . وبالتالي فان تحقيق الاستدامة يتطلب التركيز والعمل السليم باتجاه تحقيق النمو والتطور والمحافظة على البيئة .

ثانيا: مبادئ وأهداف الاستدامة .

ان التعاطي والتعامل مع موضوع الاستدامة ودمجه ضمن اطار التنمية بجوانبها المختلفة واولها الجانب الاقتصادي يأتي من خلال ظهور شواغل ادت الى ضرورة ان يتم تبني فكرة الاستدامة وان من اهم تلك الشواغل هي(البريدي:٢٠١٥،٦٦-٦٧)

١ -التوسع والتزايد الحاصل في المشكلة البيئية وما يرتبط بها من زيادة في مساحة التلوث والاستهلاك واختلال ميزان العدالة الاجتماعية في الحصول على الموارد الطبيعية التي تجود بها الطبيعة على الانسان الذي من المفترض ان يعمل على المحافظة على مصادر تلك الموارد ولا يعمل على التجاوز عليها .

٢ -الاعتراف والاقرار الصريح بالفشل الكبير والواسع في مجال حماية حقوق الاجيال اللاحقة وتوفير سبل الحياة لهم وكيفية المحافظة على مستقبلهم الامر الذي يتطلب وضع الاسس العلمية والمعرفية لتعليم الاستدامة والاطلاع على

مهارتها من اجل تعزيز قدرة تلك الاجيال في الدفاع عن حقوقهم بأنفسهم عبر الاليات المتاحة .

لان الاستدامة الاقتصادية تدعو الى خلق وتطبيق منظومة قيمية جديدة تهدف الى بلوغ الرقي بحالة الانسان في الوقت الحاضر والمستقبل وتامين كافة مستلزمات حياته المادية والمعنوية ، وان كل ذلك ينبغي ان يأتي متزامنا مع المحافظة على المحيط البيئي ومكوناته الثلاثة (الهواء ، الماء ، التربة) والسعي لتحقيق الاستخدام الامثل لكل الموارد الطبيعية وبمختلف اشكالها ، لذلك فان الاستدامة تقوم على مبادئ تسعى من خلالها لتحقيق الرفاهية للإنسانية بصورة عامة من دون قيد او شرط او تمييز، فقد حددت اجندة (٢١) المبادئ العامة للاستدامة التي تمثل الكيفية المطلوبة لتحقيق التوافق والترابط بين العملية التنموية من جانب والمحيط البيئي ومكوناته من جانب اخر،لذلك فان من اهم تلك المبادئ هي(مصطفى:١٩٩٨، ٤١٧)

١ -شعب واحد وكوكب واحد ، ان امكانية تحقيق ذلك يكون عن طريق تعزيز المشاركة الانسانية للجميع ومن ثم حماية الحرية الذاتية مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة مستوى الوعي والمسؤولية لدى النساء والشباب بأهمية المستقبل والاخذ ببرنامج التدريب والتعليم ودعم التطور العلمي والتكنولوجي في توحيد مسار العملية التنموية .

٢ -عالم يسوده الانصاف، فمن الضروري ان يكون هناك تعامل انساني في موضوع توفير السبل اللازمة للحصول على المتطلبات التي تؤمن مسارات النهوض والتطور فضلا عن اهمية وجود الانصاف في توزيع مخرجات العملية التنموية .

٣ -عالم مزدهر ، ان ذلك يتم من خلال التعامل مع الموارد الطبيعية التي توفرها البيئة على اساس الكفاءة وبسياقات عمل فنية وادارية متميزة تسعى من خلالها

لتطوير النظم الحيوية في البيئة .

٤ -عالم متجدد البقاء ، يمكن ان يحصل ذلك بعد ان تتم عمليات التوطين البشري ورفع درجة التأهب والمواجهة لتحديات النمو السكاني بشقيه الريفي والحضري وذلك عن طريق تامين امدادات المياه والطاقة والتعامل الايجابي مع ادارة الفضلات وعمليات تدوريها .

٥ -عالم نظيف ، من اجل الوصول لذلك لابد من ان يتم ذلك من خلال الادارة الرشيدة للموارد والمخلفات الصناعية وكيفية التخلص من التلوث السام والاشعاعات المدمرة للنظم البيئية ، فضلا عن رفع درجة التأهب في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري .

٦ -عالم قائم على العدل ، يحصل ذلك عندما يتم التمكين من المرتكزات التي تهدف الى تحجيم وانهاء الفقر في عالم الجنوب واحداث التغييرات الشاملة بنمط الاستهلاك ورفع قدرات هذا العالم في مواجهة المشاكل التي تحدث نتيجة التغير الديمغرافي فضلا عن تحديد معالم واسس الرعاية القانونية الدولية ذات البعد الشامل من اجل تحقيق الرفاهية والعيش الكريم .

٧ -عالم معزز النماء ، هنا ينبغي ان يقوم العالم على تنظيم وتطوير ونمو المجتمعات البشرية من خلا تبني قيم واصول جديدة يراعى فيها تقليل التلوث وزيادة التمتع بالديمقراطية والحريات العامة ، وان تحقيق ذلك ينبغي ان يتزامن مع ارساء منهج عالمي يعمل على تكامل السياسات التنموية – البيئية لتكون حجر الاساس لصنع القرارات عبر العالم مع التركيز والاهتمام بخصوص المسؤولية في المحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة .

من خلال هذه المبادئ ولان ظهور الاستدامة كان عن طريق دمجها بالتنمية جعل هذا المفهوم هو الاساس في تنفيذ متطلبات النهوض والتطور وامكانية تحقيق

افضل القيم ولمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي جعل الاهداف التي تسعى الاستدامة لتحقيقها ذات ابعاد انسانية وبطابع عالمي عابر للحدود الوطنية وفي مقدمتها القضاء على الفقر في العالم وتغيير نمط الاستهلاك والانتاج وجعلها ضمن الاطار المستدام ، كما وتهدف الاستدامة الى حماية قواعد الموارد الطبيعية والنظام الايكولوجي وتحقيق النمو الشامل والعادل واتاحة الفرص امام الجميع وتقليل التفاوت وتحسين المستوى المعيشي واخيرا الحد من التغيرات المناخية (الامم المتحدة:٢٠١٢، ١-٢) .

ان فكرة الاستدامة تهدف الى تغيير نمط الاستهلاك والانتاج في الدول الراغبة والساعية لإحداث التغيير والسير باتجاه التطور من اجل تقليل الهدر والتبذير على ان يرافق ذلك تامين متطلبات الحماية للموارد الطبيعية والتعامل على وفق الاستخدام الامثل لما متوفر من موارد طبيعية وانسانية ، وذلك لان الهدف من ذلك هو استمرار تلك الدول في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي وتقليل التفاوت والعمل على تخفيض مستوى التلوث والحد من حصول التغيرات المناخية .ان عملية تحقيق الاهداف المرجوة والمرغوبة من قبل الدول بعد ادماج الاستدامة بالتنمية وضمن الاطار الاقتصادي تتطلب تبنيها للسياسات والبرامج لاقتصادية التي يفترض ان تتصف بالاتي(الامم المتحدة: ٢٠١٢، ١٢-١٣) :

١ -ان تكون تلك السياسات متوافقة مع القانون الدولي .
٢ -ان تذهب الى ضرورة احترام السيادة الكاملة لتلك الدول على مواردها الطبيعية
٣ -ان تكون تلك السياسات والبرامج مدعومة ببيئة مواتية ومؤسسات تؤدي عملها بالتزامن مع المشاركة الفاعلة لجميع الاطراف بما فيها المجتمع المدني .
٤ -تسعى تلك السياسات الى تعزيز فرص النجاح وتحقيق النمو الاقتصادي المتزايد والشامل.
٥ -الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة وحجم الاحتياجات والشواغل التي تواجه الدول النامية .

٦ –ان تقوم هذه السياسات بتبني فكرة ايجاد سياق عمل وتعاون دولي لغرض تامين متطلبات الدعم المالي لإنجاح الخطط والبرامج التنموية وضمن اطارها المستدام

٧ –الابتعاد عن فرض الشروط غير المبرر عند منح المساعدات الانمائية من قبل الجهات المانحة للدول التي ترغب في تحقيق التطور والنهوض .

٨ –ان لا تتضمن تلك السياسات والبرامج اية وسيلة من وسائل اشاعة التمييز فضلا عن الابتعاد عن تبني سياسات احادية الجانب في مجال مواجهة التحديات البيئية .

٩ –تضمين تلك السياسات لأهداف محددة منها تقليل الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية بين الدول المتقدمة والنامية .

١٠ –جعل الهدف الاسمى لتلك السياسات والبرامج هو زيادة مستوى الرفاهية لجميع السكان بما فيهم الاطفال والنساء والشباب وذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .

ان تحقيق الاستدامة المتوافقة مع التنمية وزيادة قدرتها في مواجهة التحديات لابد من ان يتم العمل على اساس القيم المشتركة للاستدامة التي تبدأ من ان هدفها هو الانسان وتحقيق التطور الايجابي في حياته فضلا عن تقوية وتطوير الاطر المؤسسية القائمة على التوافق مع التطور الحاصل في فكرة الاستدامة ، كما ان من الضروري تحديد الادوار الاساسية للقطاعات المختلفة وبحسب الاولوية والقدرة الخاصة من كل قطاع من خلق الترابط والتفاعل بين تلك القطاعات ، ثم يأتي دور السعي الى تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ونوعيتها والتي تعد الاساس في زيادة القدرات ورفع الكفاءة والمعرفة بطبيعة ونوعية التحديات التي يمكن تجاوزها وتحقيق الاستدامة .

المطلب الثاني : مؤشرات وطرق قياس الاستدامة الاقتصادية

ان معرفة مستوى التقدم وفرص النجاح المتحققة في الجانب الاقتصادي ، فضلا عن تشخيص مواطن الخلل والصعوبات التي تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة من الاستدامة تأتي عملية قياس الاستدامة ، وقدر تعلق الامر بالاستدامة الاقتصادية من اجل معرفة مؤشرات النجاح وامكانية تعزيزها ومؤشرات الفشل وكيفية ايجاد المعالجات والحلول ، ولان الاستدامة مرتبطة بالكامل مع مختلف جوانب الحياة الامر الذي يولد صعوبة في المحافظة على مستوى الرفاه المتحقق حاليا امام الاجيال اللاحقة او المستقبلية فمنذ ظهور مفهوم الاستدامة خصوصا في المجال الاقتصادي والتنموي حصلت تطورات كبيرة على صعيد المؤشرات وبالاتجاهين العمودي والافقي ، فقد شمل الاتجاه الاول زيادة وتنوع المؤشرات لتتضمن مختلف الجوانب المعنية بالاستدامة اما الاتجاه الثاني فهو شمول كل دول العالم من حيث الرقعة الجغرافية .

بسبب اهمية موضوع الاستدامة ولمختلف دول العالم والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية جاءت عملية تحديد المؤشرات الخاصة بالقياس فقد ظهرت اوسع مجموعة لقياسها من قبل الامم المتحدة ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضمن التقرير المعني بوضع مقاييس للتقدم الاوسع نطاقا اذ شملت هذه المؤشرات الاتي (الامم المتحدة :٢٠١٣، ١٣) .

(معرفة مقدار الرفاه الشخصي ،الاستهلاك المتحقق من مختلف الموارد ، طبيعة ومستوى التغذية ، واقع وافاق النظام الصحي ،المتوفر من فرص العمل ، نوعية وطبيعة النظام التعليمي ، التحديات والحلول لواقع السكن ،السلامة البدنية ، مساحة ونوعية الاراضي ،المياه المأمونة والصرف الصحي ،الهواء ومقدار تعرضه للتلوث ،المتوفر والاحتياطي من الموارد الطبيعية والطاقة ،المواد البديلة للطاقة ، راس المال المصرفي ، النظام المؤسساتي ، مستوى الدخل المتحقق للأفراد ،النظام الايكولوجي) .

اما على الصعيد الاقليمي فقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن خلال مكتبها الاحصائي مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم قياس الاستدامة الاقتصادية ومعرفة الرفاه المتحقق حاليا والمرغوب مستقبلا ، لذلك فقد جاءت هذه المؤشرات على شكل مؤشرات رئيسية واخرى فرعية وهي تتضمن الاتي(الامم المتحدة:٢٠١٤، ١٤) :

١ -الاحوال المعيشية المادية ، وتتضمن مؤشرات متعلق بمستوى الدخل ومقدار الثروات فضلا عن فرص العمل ومستوى الاجور وكذلك الظروف المادية للسكان

٢ -نوعية الحياة ، وهي مرتبطة بمؤشرات متعلقة بالحالة الصحية وطبيعة التعليم والمهارات والصلات الاجتماعية والتوازن بين الحياة الاجتماعية والعملية فضلا عن المشاركة المدنية والحكم الرشيد ، ثم يأتي مؤشر نوعية البيئة والصعوبات التي تعترض كفاءتها وكذلك الامن الشخصي والرضا عن الحياة .

٣ -الرفاه المستقبلي ، هذا المؤشر يتم قياسه او تقييمه عن طريق الانواع المختلفة من راس المال (المادي والبشري) التي تعزز الرفاه عبر الزمن .

اخر الطرق التي سيكون التأكيد عليها من اجل قياس الاستدامة الاقتصادية هي الطريقة التي حددها(Christian Bredhag) والتي اعتمد فيها على مؤشرين اساسيين هما مؤشر دليل التنمية البشرية ومؤشر البصمة الايكولوجية وقد اعتمدت هذه الطريقة لقياس الاستدامة الاقتصادية لكل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.اذ يبين المؤشر الاول مقدار التقدم المحرز في مجال التنمية ومن خلال المؤشرات الفرعية لديل التنمية والتي تذهب باتجاه معرفة مقدار التطور والتحسن الحاصل في مستوى الدخل ، فضلا عن التقدم المتحقق في قطاعي التعليم والصحة اذا ما علمنا ان هذه المؤشرات بمجملها تعد حجر الاساس في إمكانية معرفة مستوى التقدم باتجاه التنمية.اما المؤشر الثاني وهو البصمة الايكولوجية والذي يبين طبيعة ومقدار التقدم المتحقق في التعامل مع مكونات البيئة من خلال استغلال الراضي

الزراعية اذ يتم حساب قيم هذا المؤشر من خلال قسمة الاراضي التي تم زراعتها على عدد السكان.ضمن هذا الاطار فقد حددت هذه الطريقة للقياس قيمة لدليل التنمية البشرية هي٠,٨ ، اما قيمة مؤشر البصمة الايكولوجية فهي ١,٩ هكتار لكل فرد،لذلك اذا تمكنت الدول تحقيق تلك القيم للمؤشرات عندها تكون قد تمكنت من الوصول للمستوى الذي يؤهلها لبلوغ الاستدامة الاقتصادية(عبد الرحمن:٢٠١١، ٣١-٣٣).

ان توضيح كيفية تقييم المتحقق في الدول من اجل بلوغ الاستدامة وبالاعتماد على الطريقة التي حددهـــا (Christian Bredhag) سيكون من خلال الشكل رقم (١) اذ يبين ان هناك اربع مناطق لابد للدولة المراد قياس درجة تحقيقها للاستدامة لديها من الاستقرار في احدى تلك المناطق ، وهذه المناطق هي المنطقة الاولى وعندها تتمكن الدولة من تحقيق الاستدامة الاقتصادية فيكون قيمة المؤشرين هي ٠,٨ لدليل التنمية البشرية و ١,٩ هكتار للبصمة الايكولوجية فهذا الدول تكون قد حققت التطور والنهوض وفي الوقت ذاته تمكنت من المحافظة على الاطار البيئي وحقوق الاجيال اللاحقة ، المنطقة الثانية وتتضمن طبيعة محمية وهي مخصصة للدولة نامية ، اي ان هذه المنطقة تضم الدول التي لن تتمكن من تحقيق اي من قيم المؤشرين فهي دائما قيم مؤشراتها ادنى من ٠,٨ لدليل التنمية البشرية واقل من ١,٩ هكتار للبصمة الايكولوجية ، المنطقة الثالثة وهي ذات البيئة الطبيعية المتدهور وهي مخصصة للدول الصناعية المتقدمة فهذه الدول ورغم تحقيقها لقيمة مؤشر دليل التنمية ٠,٨ او اكثر الا انها بالمقابل تحقق قيم لدليل البصمة الايكولوجية اعلى من قيمة المؤشر المعتمدة في طريقة القياس ١,٩ هكتار مما يعني ان هذه الدول تتجاوز على مقدرات البيئة بالتالي فهي لن تتمكن من ان تكون ضمن الاطار المحدد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، اما المنطقة الرابعة والتي تتضمن بيئة متدهورة واقتصاد متخلف فهذه المنطقة تكون مستقر للدول المتخلفة والتي تعاني من عدم القدرة على تحقيق اي من قيم المؤشرين فهي لن تتمكن من بلوغ مؤشر دليل التنمية البشرية

٠,٨ وفي الوقت ذاته هي تتجاوز على قيم مؤشر البصمة الايكولوجية مما يجعلها تزيد من نصيب الفرد من الاراضي الزراعية لأكثر من ١,٩ هكتار مما يعني ان هذه الدول لن تتمكن من تحقيق التطور والسير باتجاه بلوغ التنمية فضلا عن تجاوزها على المحيط البيئي وعدم المحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة .

شكل رقم (١)

قياس الاستدامة باستخدام دليل التنمية البشرية والبصمة الايكولوجية

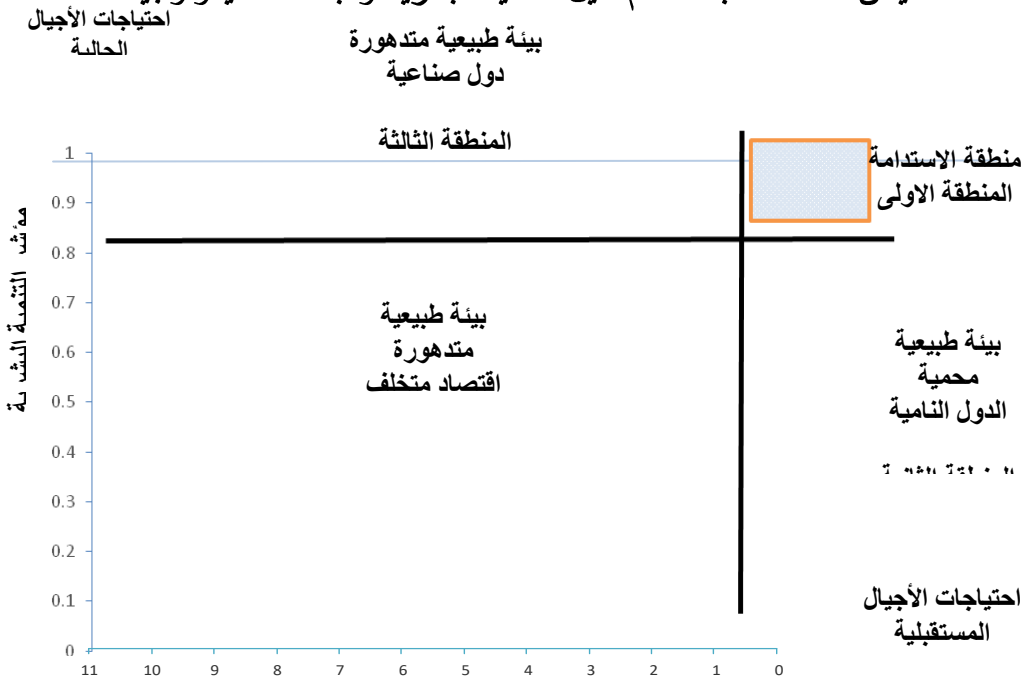

المصدر :العابد عبد الرحمن (٢٠١١). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

من خلال ما تقدم من مؤشرات لقياس الاستدامة الاقتصادية يتبين ان عملية القياس تحتاج الى معلومات وقاعدة بيانات متنوعة وشاملة لكل القطاعات ولمختلف جوانب الحياة الامر الذي يتطلب توفير قاعدة بيانات تضم جميع المعلومات ولكل جوانب الحياة لتتمكن الدول من معرفة مقدار المتحقق ضمن اطار الاستدامة الاقتصادية .

المطلب الثالث: قيـــاس الاستدامة الاقتصادية وامكانية تحقيقها فـــي الاقتصاد العراقي .

ان قياس الاستدامة الاقتصادية ومقدار المتحقق منها وفرص نجاحها فضلا عن التحديات التي تعيق عملية تحقيقها ضمن اطار الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٧ يمكن ملاحظته من خلال مجموعة من المؤشرات التي جاءت بطرق القياس السابقة ولان المعلومات والبيانات لا يمكن توفيرها بصورة كاملة ولكل المؤشرات المعنية بطرق القياس المختلفة وعلى وفق ما حددته الجهات ذات العلاقة ومنها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من اجل معرفة مقدار الاستدامة التي يتمتع بها العراق ، لذلك سيتم استعراض اهم تلك المؤشرات لتحديد ما اذا كان هناك توافق بين تطلعات ومسار الفكر التنموي من جانب والاستدامة من جانب اخر، ومن اهم تلك المؤشرات هي :

١ – **مستوى الدخل** : لان الدخل هو المحرك الاساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للإنسان من خلال اشباع وتامين مختلف المتطلبات التي يحتاجها ، الامر الذي جعل منه احد المؤشرات المهمة لقياس الاستدامة الاقتصادية ومن خلال ذلك تشير الاحصاءات الى ان مستوى الدخل في العراق حقق تحسن ملحوظ فبعد ان كان متوسط دخل الفرد عام ٢٠٠٤ نحو ١٣٩١ دولار ارتفع الى ٤٦٣٦ دولار عام ٢٠٠٨ اي بزيادة تصل الى اكثر من ٣٢٠٠ دولار، الا ان هذا التحسن لا يعد كافيا او متوافقا مع قدرات الاقتصاد العراقي وما يمتلكه من ثروات مادية وبشرية لذلك فان تلك الاحصاءات تبين ان التقدم الذي تحقق على صعيد مستوى الدخل لا يعد تقدم مهم او كبير فلن يزداد معدل دخل الفرد عام ٢٠١٠ عن عام ٢٠٠٨ سوى ٢١ دولار بعد ان بلغ متوسط دخل الفرد ٤٦٥٧ دولار، ولكن عند عام ٢٠١٧ تمكن العراق من تجاوز حاجز ٥٠٠٠ دولار كمتوسط لدخل الفرد

بعد ان بلغ ٥١٤٣ دولار (wordbank:2018.without a page)، من خلال هذا المؤشر يتبين ان على العراق السعي الى تنوع مصادر الدخل وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية من اجل تامين متطلبات الوصول الى مستوى دخل للفرد يوازي ما يمتلكه الاقتصاد العراقي من قدرات مالية وبشرية ومن ثم يكون بالإمكان تحقيق الاستدامة .

٢ -**فرص العمل** :ان توفير فرص العمل وخلق التوافق بين عرض العمل والطلب عليه وتنوع الخبرات ورفع المهارات يعد من المؤشرات الدالة على قدرة الدولة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية لما في ذلك من تأثير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد والاسرة ومنهما للمجتمع ، وان من اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فرص العمل هو معدل البطالة وضمن الاقتصاد العراقي فان هذا معدل لعام٢٠٠٤ بلغ ٢٧% وبعد اربع سنوات انخفض هذا المعدل بنحو ١٠% اذ بلغ ١٥,٣% وبعد مضي ستة سنوات استمر الانخفاض ليصل الى ١٥,٢ % والحال لن يختلف كثرا بعد سبع سنوات اي عام ٢٠١٧ انخفض معدل البطالة الى ما دون ١٥% اذ بلغ ١٤,٨% (وزارة التخطيط ،٢٠١٨. صفحات متعددة)، كل ذلك يبين مقدار الجهد والعمل المطلوب من اجل توفير فرص العمل المتنوعة وخلق التوافق بين متطلبات سوق العمل ومخرجاته فضلا عن التكافؤ في توزيع تلك الفرص بين الاناث والذكور الامر الذي دفع العراق الى تبني عدد من البرامج من اجل زيادة فرص العمل اذ بدأ ببرنامج التأهيل المجتمعي والذي تمكن من تشغيل نحو ٣٨٣ مشروعا للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦، كذلك برنامج القروض الصغيرة اذ تم منح قروض لأكثر من ٧٣ الف مشروع خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، اما البرنامج الاخر فهو برنامج الاستراتيجية

الوطنية للتخفيف من الفقر اذ تم منح اكثر من ١٠ الاف قرض، اخيرا برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل اذ تم دعم اكثر من ٤٩ الف مشرع خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٦ (وزارة التخطيط: ٢٠١٨، ٥٢)، مع كل ذلك لابد اعادة هيكلة القطاعات ودورها في تكون الناتج المحلي الاجمالي فاذا ما تحقق ذلك فان امكانية تحقيق الاستدامة الاقتصادية سيكون في متناول اليد مع توفير بقية المؤشرات .

٣ - **الصحة** . كون الجانب الصحي يؤثر بصورة مباشرة في حياة الانسان ويحدد قدراته الامر الذي جعل المؤشرات الصحية من اوائل المعايير التي من خلالها يمكننا قياس الاستدامة ومقدار المتحقق منها في الاقتصاد العراقي، لذلك يمكننا ملاحظة ذلك من خلال العمر المتوقع عند الولادة ، اذ تبين البيانات ان هناك تحسن قد طرأ على هذا المؤشر فبعد ان كان العمر المتوقع عام ٢٠٠٤ هو ٥٧ سنة ازداد عام ٢٠٠٨ ليصل الى ٦٠ سنة اي ان العمر المتوقع عند الولادة قد حقق معدل نمو سنوي بلغ ١% ومن ثم ازداد بأكثر من ثماني سنوات عام ٢٠١٠ بعد ان وصل الى ٦٨,٥ سنة (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠١٤. ٣٠٩)، بعدها تجاوز العمر المتوقع حاجز ٧٠ سنة وذلك عام ٢٠١٧(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة:٢٠١٨، ٣٠٠) ، المؤشر الاخر ضمن الجانب الصحي هو معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة ولكل ١٠٠٠ ولادة ، فبعد ان كانت ٦٢ حالة عام ٢٠٠٤ انخفضت الى ٣٦ حالة عام ٢٠٠٨ ومن ثم ومع التحسن المتحقق في القطاع الصحي انخفض المعدل ليصل الى ٢٨ حالة عام ٢٠١٠ (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠١٤. ٣٠٩) اما عام ٢٠١٧ فقد شهد هذا المؤشر انخفاض جديد وصل الى ٢٦ حالة (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠١٨,٣٠٠) ، المؤشر الاخر هو

معدل وفيات الامهات عند الولادة فبعد ان كانت ١٩٣ حالة عام ٢٠٠٤ انخفضت الى اقل من النصف اذ بلغت ٨٤ حالة عام ٢٠٠٨ (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة : ٢٠١٤، ٣٠٩)، استمر التقدم والتحسن في هذا المؤشر ليبلغ ٨٢ حالة عام ٢٠١٠ ، ولكن عند عام ٢٠١٧ تمكن العراق من تخفيض معدل وفيات الامهات لأكثر من ٥٠ حالة اذ سجل معدل وفيات الامهات هذا العام ٣١ حالة (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠١٨ .٣٠٠) . المؤشر الذي يبين مقدار التطور الحاصل في القطاع الصحي والمرتبط بالبنية التحتية هو عدد المستشفيات فقد ازدادت من ٢١٧ مستشفى عام ٢٠٠٤ الى ٣٨١ مستشفى عام ٢٠١٧ اي انه حقق معدل نمو سنوي بلغ ٤% (وزارة التخطيط : سنوات متعددة، صفحات مختلفة) من خلال تلك المؤشرات يتبين ان القطاع الصحي يحقق تحسن بقيم مؤشراته مع التقدم في السنوات ولكن يبقى السؤال هل ان هذا التقدم يكفي ليساهم هذا القطاع في تحقيق الاستدامة بالاقتصاد العراقي، الجواب ان هناك عمل كبير يحتاجه هذا القطاع والسبب في ذلك هو محدودية كفاءة القطاع الصحي و تقادم البنية التحتية وتراجع طبيعة تقديم الخدمات بسبب ازدواجية عمل الكوادر الطبية في القطاعين العام والخاص، فضلا عن هجرة الكفاءات الطبية مع ما يرافق ذلك من محدودية التخصيصات المالية المخصصة لهذا القطاع المتزامن مع ارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية (وزارة التخطيط : ٢٠١٨، ٢٣٠) لذلك فان تحقيق الاستدامة تواجه مشاكل عديدة تتطلب العمل الجاد والكبير ضمن هذا المؤشر.

٤ –**التعليم** : ضمن اطار المؤشرات الدالة على قدرة الدولة في بلوغ الاستدامة هو ما تم انجازه في القطاع التعليمي لما لهذا القطاع من اهمية في توفير الخبرات وتطوير المهارات ، فضلا عن دوره في تنشأت الاجيال وفق المعايير العلمية والتي

تعد من ضرورات الحياة ولمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل تحقيق الاستدامة ، وعند متابعة هذا المؤشر في العراق نلاحظ ان معدل الالتحاق بالمدارس انخفض من ٦٥% عام ٢٠٠٤ الى ٥٧,٦% عام ٢٠٠٨ والسبب في ذلك هو التردي الحاصل في الوضع الامني حيث التفجيرات الارهابية والعنف، الامر الذي جعل معدل الالتحاق بالمدارس عند نفس المستوى ٥٧,٦% عام ٢٠١٠ ، وبدل من تحسن قيمة هذا المؤشر نلاحظ انخفاضه بشكل كبير عام ٢٠١٧ ليصل الى ٤٣,٧% والسبب في ذلك ايضا يعود الى غياب الامن والاستقرار بعد ان اجتاح تنظيم داعش الارهابي اجزاء كبيرة من اراضي عدد من المحافظات العراقية مما اثر على امكانية مواصلة الطلبة ذهابهم للمدارس بـــل اصبحـــوا يسكنون المخيمات(وزارة التخطيط: ٢٠١٨، ٥٤) ،اما معدل الالمام بالقراءة والكتابة والذي يعد من بين مؤشرات المهمة فان البيانات تشير الى ان هذا المعدل بلغ ٧٤% عام ٢٠٠٤ ورغم الظروف الا ان هناك تحسن قد طرأ على هذا المعدل اذ بلغ ٧٧,٦% عام ٢٠٠٨ وليزداد بنسبة ٦% عام ٢٠١٠ ليبلغ ٧٨,٢% ، بعد ذلك انخفض المعدل عام ٢٠١٧ ليبلغ ٥٣%(وزارة التخطيط،٢٠١٨. ٥٤)، ان من بين الاسباب التي اسهمت في تحسن قيم الالمام بالقراءة والكتابة هو ان هناك نحو ٨٩٦ مركزا لمحو الامية موزعة على جميع المحافظات العراقية باستثناء نينوى وصلاح الدين والانبار وكركوك(وزارة التخطيط: ٢٠١٨، ٢١٩)، مع هذا التذبذب بقيم مؤشرات التعليم الاساسية الا انها لا تتناسب مع متطلبات تحقيق الاستدامة الاقتصادية ،الامر الذي يشير الى ان هناك عمل كبير مطلوب لابد القيام به من اجل النهوض بالواقع التعليمي فعلى صعيد الابنية المدرسية فهناك خطة تستهدف بناء ٣٠٠٠ مدرسة خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتقليل نسب الاكتظاظ على ان يرافق ذلك ترميم نحو

٥٥٠٠ مدرسة وللمدة ذاتها كما ان هناك عملية تشجيع للقطاع الخاص ببناء المدارس الاهلية ، فضلا عن امكانية تطوير التدريب العلمي في التعليم المهني من خلال انشاء ٥٠ ورشة وتجهيز ٥١٥ ورشة ولمختلف الاختصاصات (وزارة التخطيط: ٢٠١٨، ٢٢٢)، من خلال كل ذلك فان الامر يتطلب اعادة التقييم للواقع التربوي واتخاذ التدابير اللازمة من اجل اعادة الحياة لهذا القطاع وتحسين جميع مؤشراته وهو ما يجعل تحقيق الاستدامة الاقتصادية ليس ببعيد عن الواقع .

٥ -**المياه المأمونة والصرف الصحي اللائق:** من المؤشرات التي تهتم بها الاستدامة والتي تعد ذات تأثير مباشر عليها هي المياه المأمونة والصرف الصحي كون هذين المؤشرين مرتبطان بشكل كبير بالجانب البيئي وكيفية تامين الاستخدام الامثل مع معطيات هذا الجانب وهو ما تؤكد عليه الاستدامة، وضمن تجربة العراق تشير البيانات لعام ٢٠٠٤ ان نسبة السكان الذين يتوفر لديهم مياه مأمونة هي ٥٤% مقابل ٧٥% للصرف الصحي لكن بعد اربع سنوات تمكن العراق من زيادة نسبة السكان الحاصلين على المياه المأمونة بأكثر من ٢٥% اذ بلغت نسبتهم ٧٧% في حين ان نسبة السكان الذين يتمتعون بصرف صحي لائق بلغ ٨٣% من السكان، عند عام ٢٠١٠ تحسن الوضع ضمن اطار توفير المياه المأمونة ليصل الى ٨٨% مع تحسن بسيط في الصرف الصحي اذ بلغ ٨٣,٣% من عدد السكان، ولكن الوضع لن يستمر وبدل من تحسين وزيادة نسبة السكان الذين بإمكانهم الحصول على المياه المأمونة الا ان هذه النسبة انخفضت عام ٢٠١٧ لتصل الى ٧٨%، بالمقابل فان خدمات الصرف الصحي بلغت اعلى نسبة لها لتصل الى ٩٦% (وزارة التخطيط،ـ سنوات متعددة ، صفحات مختلفة) مع كل هذا التقدم الا ان هناك اكثر من ٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧ لن يتمكنوا من الحصول على المياه

المأمونة بالمقابل ولنفس العام هناك نحو ١,٤ مليون لن يتمكنوا من الحصول على صرف صحي لائق (وزارة التخطيط ، ٢٠١٩، ٤٧) ولكن ذلك لا يمنع من الاشارة الى ان هناك عدد من مشاريع تصفية الماء في العراق تبلغ ٢٦٠ مشروع وهناك اقتراحات لأنشاء نحو ٨١ مشروع اخر في حين ان عدد مشاريع الصرف الصحي العاملة تبلغ ٢٤٢ مشروعا مع اقتراح انشاء ٤٢ مشروع (وزارة التخطيط: سنوات متعددة ، صفحات مختلفة)، من خلال ما تقدم من مؤشرات فان هناك حاجة الى توسيع العمل وتجاوز نقاط الخلل والضعف في عملية توفير وتامين متطلبات المياه المأمونة والصرف الصحي في العراق وذلك لان تلك الخدمات تعد من اسس متطلبات مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن انها مهمة في تحقيق معايير الاستدامة .

٦ –**الهواء والتلوث** : يعد التلوث الذي يحصل لمكونات البيئة ولاسيما ما يتعلق منها بالهواء على انه من المؤشرات الاساسية للاستدامة ولمعرفة مقدار المتحقق منها والنقص الحاصل من خلال التجاوز على مكونات الغلاف الجوي ، ولان الجزء الاكبر من ذلك التجاوز يحصل من خلال العمليات الانتاجية و لمختلف القطاعات ولاسيما ما يرتبط منها بالقطاع الصناعي والنفطي نتيجة لاستخدام العمليات الانتاجية غير النظيفة والقديمة في اغلب دول العالم التي لا تراعي التعامل الايجابي مع مكونات البيئة، وضمن اطار الاقتصاد العراقي وبسبب التوقف شبه التام للقطاع الصناعي ولان العمل مستمر فقط في القطاع النفطي ولعمليات الاستخراج والتكرير الامر الذي انعكس على مؤشرات تلوث الهواء ، اذ تشير الاحصاءات الى ان نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون لعام ٢٠٠٤ بلغ ٤,٣ طن متري انخفضت هذه الكمية الى ٣,٢ طن عام ٢٠٠٨ وبدل من الاستمرار في تقليل

نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكاربون فقد حصل العكس اذ ازدادت الكمية بنسبة ٨% لتصل الى ٣,٧ طن ومن ثم استمرت الزيادة عام ٢٠١٤ لتصل الى ٤,٨ طن (word bank.2018 without a page.) مع كل ذلك ومن خلال تلك الاحصاءات التي توضح حجم التجاوز الحاصل على الغلاف الجوي والذي يتطلب تبني استراتيجيات صديقة للبيئة تعتمد طرق الانتاج الحديثة من اجل تقليل معدلات التلوث ومن ثم يكون بالإمكان تحقيق متطلبات الاستدامة الاقتصادية .

٧ -**الطاقة وحجم الثروات** : تؤخذ الثروات الطبيعية وكيفية التعاطي معها وطرق المحافظة عليها من المؤشرات الاساسية لمعرفة المنجز والمتحقق من الاستدامة الاقتصادية، وذلك لأنها تعد الاساس في توفير متطلبات مختلف الانشطة الاقتصادية (المالية والمادية) والاجتماعية مما جعلها جوهر التطور وتحقيق التنمية، في العراق يوجد من اهم تلك الموارد هي النفط والغاز ولاسيما النفط والذي يشكل الجزء الاكبر والاهم في مجال تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وعند ملاحظة حجم الثروات من النفط والغاز وبعد ان كان حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لعام ٢٠٠٤ هو ١١٥ مليار برميل ومن الغاز ما مقداره ٣١٧٠ مليار م٣، بعدها عند عام ٢٠٠٨ حافظ العراق على نفس الكمية من الاحتياطي من النفط والغاز ولكن نسبة احتياطه من تلك الموارد الى احتياطي العالم قد انخفضت فبعد ان كانت نسبته عام ٢٠٠٤ للنفط ٩,٧% وللغـــاز ٣,٦% انخفضت عام ٢٠٠٨ لتصل للنفـــط ٨,٩% وللغاز ٣,٢% (OPEC.2010.22-23)، بعد ذلك عند عام ٢٠١٠ ازداد احتياطي النفط لأكثر من ٢٨ مليار برميل اذ بلغ ١٤٣,٢ مليار برميل اما الغاز فقد ازداد ليصل الى ٣١٥٨ مليار م٣، استمر بعد ذلك الزيادة في الاحتياطي من النفط والغاز اذ بلغت عام ٢٠١٧ للنفط الخام ١٤٧ مليار برميل مقابل ٣٧٤٤ مليار م٣ من الغاز الطبيعي الامر الذي زاد من نسبة اهمية احتياطي العراق للاحتياطي العالمي اذ بلغت للنفط ٩,٩% وللغاز ٤,٩% (OPEC.2018.12-26)، مع هذه الزيادة في

حجم الثروات ومصادر الطاقة ومن اجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية ضمن هذا المؤشر فان العمل المطلوب هو تقنين استهلاك تلك الثروات وخصوصا ما يرتبط منها بالطاقة اذ لابد من وضع الخطط اللازمة لتحقيق التعامل الايجابي معها في مجال عمليات الاستخراج والتصدير والتصنيع والسعي الى تطوير القدرات الوطنية في مجال صناعة النفط والغاز حيث ان تطوير هذه الصناعة وكيفية تحسين نوعية منتجاتها يزيد من الايرادات المتحققة، فالإيرادات المتحققة من تصدير النفط الخام تعد منخفضة بالمقارنة مع الايرادات المتحققة من تصدير المشتقات النفطية، فضلا عن ان توفير تلك المشتقات محليا يؤدي لضمان الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد من تلك المشتقات، مما تقدم فان زيادة الايرادات المتحققة الذي يعني زيادة الثروات فان ذلك ستنعكس على امكانية تطوير بقية المؤشرات المعنية بالاستدامة الاقتصادية .

٨ –**الحكم الرشيد** : من بين المؤشرات التي من خلالها يتم تحديد النجاح والفشل في انجاز متطلبات الاستدامة هو الحكم الرشيد والمعتمد من قبل البنك الدولي والذي تبلغ قيمته بين –٢,٥ الى ٢,٥ فكلما حققت الدولة قيم ايجابية (القيمة الأعلى) كان ذلك دليل على النجاح المتحقق في هذا المؤشر والعكس صحيح (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٩. ١)، ومـــن اجـــل التوصل الى قيمة هذا المؤشر يكون ذلك من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هـــي الرأي والمسألة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة والاطر التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد وعند استعراض قيـــــم هـــذه المؤشرات ضمن الحالة العراقية والتي يمكن ملاحظتها من خلال الجدول رقم (١) والذي يبين ان قيم المؤشرات الفرعية المعنية بتقييم الحكم الرشيد جميعها في العراق ذات قيم .

جدول(١)

مؤشرات الحكم الرشيد في العراق / سنوات مختارة

المؤشرات / السنوات	ابداء الرأي والمسألة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	الاطر التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
٢٠٠٤	-١,٦٧	-٢,١٨	-١,٦١	-١,٦٥	-١,٨٩	-١,٥٦
٢٠٠٨	-١,٢٠	-٢,٤٨	-١,٢٦	-١,١٥	-١,٨٤	-١,٥٧
٢٠١٠	-١,٠٦	-٢,٢٥	-١,٢٢	١,٠٥	-١,٦٢	-١,٣١
٢٠١٧	-١,٢٢	-٢,٢٩	-١,٢٨	-١,٢٦	-١,٥٨	-١,٢٨

Word bank governance. Indicator (WGI)(2018) . Time series view ,Iraq. P(7-11)

سالبة ولكن اكثر مؤشرا حصل على قيم سالبة هو الاستقرار السياسي اذ سجل ادنى قيمة له عام ٢٠٠٨ بعد ان اقترب من اسوء قيم للمؤشر والبالغة –٢,٥ بعد ان سجل–٢,٤٨ اما بقية المؤشرات فهي جاءت متقاربة مع بعضها فمؤشر ابداء الرأي والمسالة سجل ادنى قيمة له عام ٢٠٠٤ اذ سجل –١,٦٨، في حين ان مؤشر فاعلية الحكومة فهو الاخر سجل ادنى قيمة عام ٢٠٠٤ فقد كانت –١,٦١، اما مؤشر الاطر التنظيمية فهو لن يختلف عن بقية المؤشرات الا انه سجل افضل قيمة له عام ٢٠١٠ بعد ان حصل على –١,٠٥ ، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر سيادة القانون اذ بلغت قيمته الافضل –١,٥٨ عام ٢٠١٧ ، في حين ان مؤشر مكافحة الفساد فكان ادنى قيمة له عام ٢٠٠٨ بعد ان سجل –١,٥٧، اخيرا ومن خلال قيم الجدول ولمختلف المؤشرات نلاحظ ان هناك تحسن بتلك القيم ولكن دون مستوى الطموح ولا يوازي ما يتمتع به الاقتصاد العراقي من قدرات وثروات الامر الذي يبين ان هناك حاجة الى عمل وجهد كبير من اجل الارتقاء بواقع متطلبات هذا المؤشر ، وان يبدأ ذلك بالعمل على تفعيل القوانين والانظمة الحاكمة والتي من خلالها تتمكن الدولة وعن طريق سلطاتها الثلاثة من تحقيق قيم متقدمة للمؤشرات الفرعية المعنية بالحكم الرشيد وفي مقدمتها مكافحة الفساد وفاعلية الحكومة وسيادة القانون فاذا ما

تحقق ذلك فالأمور ستؤول الى امكانية تحسين بقية المؤشرات الرئيسية للاستدامة الاقتصادية لما لهذه المؤشرات الفرعية من اهمية من ضبط ايقاع مسيرة مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها السياسية الامر الذي سينعكس على امكانية تحقيق الاستدامة.

٩ –**الامن الشخصي** : تعد الاستدامة من المواضيع الواسعة والشاملة لأنها تتناول جوانب مختلفة من الحياة كمؤشرات للقياس ومن هذه الجوانب ما يتعلق منها بالأمن والاستقرار الذي يعد جزئه الاساسي ما يتعلق بالأمن الشخصي وبحسب المؤشر العالمي للإرهاب واختلال الامن احتل العراق المرتبة الاولى في قائمة الدول المتأثر بالإرهاب متقدما على افغانستان ونيجيريا وباكستان والصومال وقد قدرة خسائر العراق نتيجة الاعمال الارهابية بنحو ١٠٠ مليار دولار اذا ما علمنا انه وخلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٠ فقط تعرض العراق لأكثر من ١٥٨٤٥ عملية ارهابية وان نسبة تأثير هذه العمليات على قيمة الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى ١٢,٨% (Global terrorism index:2013.Without a page) ، ثم جاء بعد ذلك وخلال عام ٢٠١٤ استيلاء عصابات الارهاب من الدواعش على اجزاء واسعة من محافظات الانبار وصلاح الدين والموصل فضلا عن ديالى وكركوك مما ادى ذلك الى تعرض اعداد كبيرة من الاشخاص للقتل وما رافق ذلك من عمليات الاختطاف المنظم ضد العوائل الايزيدية ولاسيما النساء والفتيات منهن واعتبارهن رقيق ، فضلا عن ذلك كان هناك عمليات هجرة ونزوح لألاف العوائل التي لازالت لغاية الان جزء منها يقيمون بمخيمات النزوح ، كل ذلك ادى الى ان يكون امام الحكومة مهام كبيرة وواسعة ينبغي عليها العمل على تنفيذها من اجل تامين متطلبات الامن والاستقرار لكل المناطق ومن ثم امكانية تحقيق مؤشرات ايجابية في مجال الامن الشخصي الذي سينعكس فيما بعد على امكانية بلوغ الاستدامة الاقتصادية.

بعد استعرضنا لبعض المؤشرات المعنية بقياس الاستدامة الاقتصادية في العراق التي اظهرت ان هناك عمل كبير وواسع ولمختلف جوانب الحياة مطلوب القيام به

لتحسين قيم تلك المؤشرات من اجل وضع الاقتصاد العراقي على الطريق الصحيح ضمن اطار تحقيق الاستدامة .

الان سيتم التركيز على طريقة قياس الاستدامة للاقتصاد العراقي وعلى وفق ما جاء في طريقة (Christian Bredhag) والتي تعتمد على مؤشرين هما دليل التنمية البشرية والبصمة الايكولوجية فمن خلال الجدول رقم (٢) والذي يبين ما حققه العراق في مجال دليل التنمية البشرية والبصمة الايكولوجية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ ، اذ بين الجدول ان العراق لن يتمكن من

تحقيق قيمة جيدة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ضمن اطار البصمة الايكولوجية فقد تمكن من جعل نصيب الفرد من المساحة المزروعة اقل من ربع هكتار والذي لا يمثل سوى ٦,٨% من قيمة المؤشر المحدد في طريقة القياس والبالغة ١,٩ هكتار ، اذا ما علمنا انه خلال عام ٢٠٠٤ بلغت المساحة المزروعة نحو ٣,٤ مليون هكتار (وزارة الزراعة ، ٢٠٠٨. ٥٧)، بالمقابل وضمن اطار مؤشر دليل التنمية البشرية فقد تمكن العراق من تحقيق بعض التطور والتحسن ولنفس الفترة اذ ازدادت قيمة المؤشر من ٠,٤٧٨ عام ٢٠٠٤ ليصل الى ٠,٦١٩ عام ٢٠٠٧ اي انه تمكن من زيادة قيمة المؤشر بمعدل نمو بلغ ٦,٦% . بعد ذلك استمر مؤشر دليل التنمية البشرية بالتطور والزيادة ليصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١١ اذ بلغ ٠,٦٩٩ ، لكن في الجانب الاخر حيث مؤشر البصمة الايكولوجية وبدل من زيادة مساحة الاراضي المزروعـــــة نلاحظ انخفاض تلك المساحة اذ بلغت ٣,٢ مليـــون هكتـــار(وزارة الزراعة،٢٠١٤. ٥١).

مقابل زيادة عدد السكان اذ ازداد عام ٢٠١١ عن عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٤ مليون فرد (وزارة التخطيط،٢٠١٨. ٤٧) الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة مؤشر البصمة الايكولوجية ليصل الى ٤,٧% من قيمة المؤشر المعتمدة في طريقة القياس والبالغة ١,٩ هكتار.

جدول (٢)

يبين قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية ودليل البصمة الايكولوجية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧

ت	السنة	قيمة دليل التنمية البشرية	البصمة الايكولوجية
١	٢٠٠٤	٠,٤٧٨	٠,١٣
٢	٢٠٠٥	٠,٥٥٩	٠,١٣
٣	٢٠٠٦	٠,٥٥٩	٠,١٣
٤	٢٠٠٧	٠,٦١٩	٠,١٣
٥	٢٠٠٨	٠,٦٢٩	٠,٠٨
٦	٢٠٠٩	٠,٦٦٤	٠,٠٩
٧	٢٠١٠	٠,٦٧٩	٠,٠٩
٨	٢٠١١	٠,٦٩٩	٠,٠٩
٩	٢٠١٢	٠,٦٣٥	٠,٠٩
١٠	٢٠١٣	٠,٦٣٨	٠,١٠
١١	٢٠١٤	٠,٦٤٩	٠,١٠
١٢	٢٠١٥	٠,٦٤٩	٠,٠٤
١٣	٢٠١٦	٠,٦٧٢	٠,٠٤
١٤	٢٠١٧	٠,٦٨٢	٠,٠٤

المصادر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (سنوات متعددة)، تقرير التنمية البشرية ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .
- وزارة التخطيط (٢٠١٩) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء السكاني ، الاسقاطات السكانية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٦ ،ص٤٧
- وزارة الزراعة (٢٠١٩)، قسم الاحصاء الزراعي ، بيانات احصائية سنوية للنشاط الزراعي ، صفحات مختلفة .
- ملاحظة . تم في الجدول والتحليل تحويل وحدة قياس المساحة المزروعة في العراق من دونم الى هكتار ليكون متوافق مع متطلبات طريقة القياس (١ هكتار = ٤ دونم)

مع ما حققه العراق من قيمة لدليل التنمية البشرية عام ٢٠١١ لكنه لن يتمكن من زيادة قيمة هذا المؤشر او حتى المحافظة عليه فقد اخذت قيمته بالتذبذب ليصل عام ٢٠١٧ الى ٠,٦٨٢ والذي هو اقل مما حققه عام ٢٠١١ بنسبة ١,٣% ، بالمقابل وعند ملاحظة قيمة مؤشر البصمة الايكولوجية فان الحال لن يتغير بل على العكس من ذلك انخفض نصيب الفرد من مساحة الارض المزروعة للمدة ٢٠١٥-٢٠١٧ والسبب الرئيس في هذا الانخفاض هو سيطرة تنظيم داعش الارهابي

على اجزاء واسعة من محافظات (الانبار، صلاح الدين، نينوى ، ديالى، كركوك) وعدم تمكن العديد من المزارعين من الاستمرار في زراعة اراضيهم ، فضلا عن عدم قدرت وزارة الزراعة من احصاء مساحة الارض المزروعة في تلك الفترة وبتلك المناطق(وزارة الزراعة ،٢٠١٩. ٥٨) ،

من خلال ما تقدم وبعد الاطلاع على قيم المؤشرات المتحققة لقياس الاستدامة الاقتصادية فان مكان العراق في الرسم التوضيحي(شكل١)لطريقة القياس سيكون في المنطقة الثانية حيث الدول النامية والتي لم تتمكن من تحقيق اي من قيم المؤشرين سواء دليل التنمية البشرية ام البصمة الايكولوجية وان كل ذلك جاء نتيجة عوامل عديدة اسهمت في تدني قدرت الاقتصاد العراقي وفي مقدمة تلك العوامل هو غياب الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي فضلا عن استشراء الفساد الذي قد توغل بكل مرافق الحياة وما صاحب ذلك من اختلال بالهيكل الانتاجي ومساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي قاد الى غياب التنوع الاقتصادي، ثم يأتي دور الانفتاح الكبير والواسع للأسواق العراقية ولمختلف البضائع ومن جميع المناشئ وهو ما ادى الى تبني سياسة الاغراق من جميع الدول ولاسيما دول الجوار ليزيد ذلك من حالة عدم الاستقرار وغياب الرؤية الصحيح في تحديد مسار جديدة للأنشطة الاقتصادية ومن ثم تأثير ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

بعد ان استعرضنا مختلف المؤشرات التي من خلالها يمكننا قياس الاستدامة المتحققة في العراق نلاحظ ان هناك فجوة واسعة بين متطلبات تلك المؤشرات لبلوغ معايير الاستدامة واهدافها وبين ما موجود او يحصل على ارض الواقع ولمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية ام البيئية ، الامر الذي يعكس حجم التدهور الحاصل وضعف التعامل مع متطلبات النجاح مما يجعل عملية تكييف تلك الجوانب مع معايير الاستدامة تحتاج الى خطط عمل تأخذ بالحسبان كل المشاكل والمحددات وذلك من اجل النهوض وانتشال الاوضاع غير السليمة والذهاب باتجاه تحقيق مؤشرات قياس الاستدامة وعند ذلك يكون العراق قد حقق فرضية البحث.

الاستنتاجات :

١ -ان تبني فكرة الاستدامة يهدف الى خلق التوازن والتوافق بين متطلبات التطور والنمو والذهاب باتجاه الاستقرار والرفاهية من جانب وبين عملية الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية وتقليل الهدر الحاصل ومحاولة تامين متطلبات الحياة للأجيال اللاحقة من جانب اخر.

٢ -مازال هناك عدم قدرة على تحقيق المؤشرات الايجابية في الاقتصاد العراقي الامر الذي يعكس حجم الفجوة في قدرته على بلوغ معايير واهداف الاستدامة وان كل ذلك يظهر من خلال مختلف المؤشرات الاقتصادية التي يتم تناولها والتي من بينها مستوى الدخل وفرص العمل فضلا عن الثروات والطاقة .

٣ -يعاني العراق وضمن المؤشرات الاجتماعية ولاسيما ما يرتبط منها بقطاعي الصحة والتعليم انخفاضا وانحسار بقيم تلك المؤشرات مما يدل على وجود صعوبة في امكانية تحقيق التوازن بين التطور المطلوب والاستدامة الاقتصادية

٤ -احد الاسس المهمة والضرورية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في العراق هو اشاعة مبادئ الحكم الرشيد والذي قد تبين ان قيم مؤشراته الفرعية منخفضة وعند حدودها الدنيا (قيم سالبة) وتحتاج الى جهد كبير وعمل واسع لتحسينها وجعلها في مستوياتها الطبيعية .

٥ -ضمن اطار البعد البيئي فأن المؤشرات تبين ان هناك عجزا في قدرة العراق بتوفير ما تحتاجه عملية الحماية البيئية من التجاوز على مكوناتها الثلاثة(التربة، الماء، الهواء)، فضلا عن عدم قدرته في تأمين احتياجات الاشخاص من المياه المأمونة والصرف الصحي اللائق التي تعد من المؤشرات الدالة على التجاوز الحاصل ضمن اطار هذا البعد .

٦ -من خلال طريقة قياس الاستدامة الاقتصادية والتي تعتمد على مؤشري دليل التنمية البشرية والبصمة الايكولوجية يتضح ان هناك فجوة كبيرة تجعل من الاقتصاد العراقي بعيد عن المسار الصحيح والذي من خلاله يتمكن من بلوغ الاستدامة الاقتصادية .

التوصيات :

١ – ضرورة اتخاذ التدابير والاجراءات التي تحد من التجاوز وتقليل الهدر والعمل على الاستخدام الامثل لتلك الثروات وان تحقيق ذلك يمر من خلال زيادة الاهتمام بمصادر بديلة لزيادة الموارد المالية وعدم الاعتماد بصورة كاملة على الثروات الطبيعية ولاسيما النفط.

٢ –القيام بمعالجة الاختلال الهيكلي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بزيادة مساهمة القطاعات المختلفة وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي فضلا عن القطاع الخدمي ، فان تحقيق ذلك سيزيد من فرص الاقتصاد العراقي بالسير باتجاه تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

٣ –العمل على تطوير تجربة الاقتصاد العراقي مع الاستدامة ومن خلال مؤشراتها الاجتماعية وبالتحديد ما يتعلق منها بقطاعي الصحة والتعليم فأن الوضع يحتاج الى تحسين طبيعة الخدمات التي تقدمها تلك القطاعات لما لها من تأثير على تطوير قدرات الانسان الفكرية والبدنية والذي بدوره يعد حجر الاساس في تحقيق النمو والتنمية .

٤ –ضرورة العمل على تقليل التلوث الحاصل في مكونات البيئة (الهواء والماء والتربة) من خلال التعامل الايجابي مع تلك المكونات فضلا عن زيادة القدرة على توفير المياه المأمونة ومستلزمات الصرف الصحي ، فان تحقيق ذلك يعني ضمنا رفع مستوى الاقتصاد العراقي والاندماج مع الاستدامة .

٥ –العمل على اصدار حزمة من القوانين التي تعيد تنظيم الحياة السياسية في مقدمتها قانون الانتخابات وتأثير ذلك على امكانية تحقيق الاستقرار والامن فضلا عن توفير الفرصة المناسبة لتحقيق مؤشرات الحكم الرشيد ودور كل ذلك في توفير الارضية المطلوبة لبلوغ الاستدامة الاقتصادية في العراق .

المصادر :

اولاً- العربية :

١. الامم المتحدة (٢٠١٢). الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+ ٢٠، نيويورك.

٢. الامم المتحدة (٢٠١٤). تقرير اصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس لتقدم اوسع نطاقا، نيويورك .

٣. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٩). برنامج ادارة الحكم الصالح . نيويورك .

٤. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (٢٠١١). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، نيويورك .

٥. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (٢٠١٤). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، نيويورك .

٦. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (٢٠١٨) . ادلة التنمية البشرية ، نيويورك .

٧. البريدي. عبد الله عبد الرحمن (٢٠١٥). التنمية المستدامة ، دار العبيكان للنشر ، الرياض .

٨. الرقاد. سعد بوه سيداتي (٢٠١٥). التنمية المستدامة ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد ٧١.

٩. السريتي .السيد محمد احمد (٢٠١١). الموارد الطبيعية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية.

١٠. عبد الرحمن. العابد (٢٠١١). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

١١. العجمي .ضاري ناصر (١٩٩٢). الابعاد البيئية للتنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

١٢. الكافي. د. مصطفى يوسف (٢٠١٧). التنمية المستدامة ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن .

١٣. مصطفى . د. عدنان (١٩٩٨). العرب وقمة الارض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية العربية – الواقع والافاق ، بيروت .

١٤. وزارة التخطيط (٢٠١٨). الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية ، مؤشرات التعليم ، بغداد.

١٥. وزارة التخطيط (٢٠١٨).خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد .

١٦. وزارة التخطيط (٢٠١٨) مؤشرات البيئة المستدامة ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد

١٧. وزارة التخطيط (سنوات متعددة). الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنوات متعددة، بغداد .

١٨. وزارة التخطيط (سنوات متعددة). الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير احصاءات البيئة ، بغداد .

ثانياً- الأجنبية :

1. OPEC(2010). Annual statistical Bollctia Table p(22).p(23)

2. OPEC(2018).Annual statistical Bollctia Table p(22).p(26)

3. Global terrorism index (2013). Measuring the impact of terrorism. www.start.umd.cdu

4. Word Bank. Data, Indicators(2010)Washington. New york. www.wordbank.org

5. Word Bank. Data, Indicators(2018) Washington. new york www.wordbank.org

6. Worldwide Governance indicators(WGI)(2018). Tanneries View Iraq. www. Word bank.org